



# The Term “Bitta” in the Book (Al–Maqasid al–Shafiya by Al–Shatibi (d. 790 AH): Some Issues from the Chapter on (Subject and Predicate) as a Model

Hadi Abbas Hussein

University of Fallujah – College of Islamic Sciences

isl.h24173@uofallujah.edu.iq

07817799062

Dr. Mohammed Hadi Mohammed

University of Fallujah – College of Islamic Sciences

dr.mohammed.hadi@uofallujah.edu.iq

07905367893

## Abstract:

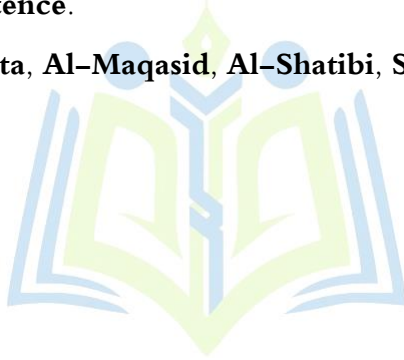
In this research, the researcher aims to first clarify that this paper is part of a larger work, which was my master’s thesis titled “The Grammatical Bitta in Al–Maqasid al–Shafiya – In the Explanation of Al–Khulasah al–Kafiya by Al–Shatibi (d. 790 AH) from the Parts of Speech to the Chapters on Naskh.” Therefore, the content here is excerpted due to the nature of the overall research. The following are the key points derived from this work, as outlined:

The term bitta means “cut off” or “absolutely not.” When we say “this will not happen bitta” it means “it will definitely never happen.” This is a style used in the classical Arabic of the early periods. The term bitta is used



by grammarians within the scope of grammatical rulings on usage phenomena, and it has been in use since the early grammatical periods. Al-Shatibi's use of the term *bitta* was not a novelty by him, as many grammarians preceded him in its usage, and he followed this approach after scrutiny, although he has specific rulings on *bitta* outlined in the research. The subject and predicate work together in the usage of eloquent Arabic speech; one cannot be used without the other except in cases of interpretation, omission, or estimation. The grammatical ruling cannot be accepted unless it is based on the intended meaning of the sentence, as derived from the context of the speech. Therefore, what may appear to be a single word, when placed in context, becomes a sentence.

**Keywords:** (*Bitta*, *Al-Maqasid*, *Al-Shatibi*, *Subject and Predicate*).





## مصطلح البتة في كتاب (المقاصد الشافية للشاطبي (ت: ٥٧٩٠هـ)

### بعض مسائل باب (المبتدأ والخبر) أنموذجا

هادي عباس حسين

جامعة الفلوجة - كلية العلوم الإسلامية

isl.h24173@uofallujah.edu.iq/07817799062

أ.د. مُحَمَّد هادي مُحَمَّد

جامعة الفلوجة - كلية العلوم الإسلامية

dr.mohammed.hadi@uofallujah.edu.iq/07905367893

#### الملخص:

في هذا البحث اود ان أيبين أولاً أنّ هذا البحث جزء من عمل أكبر تمثل برسالتي للماجستير التي عنوانها (البتة النحوية في المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي" ت ٥٧٩٠هـ" من أقسام الكلام إلى أبواب النواسخ)، ولهذا جاءت الصورة هنا مجتزأة بسبب طبيعة عمل البحث الكلي، ولهذا ندون أهم ما تمخض عنه من نقاط بحسب ما ذكرناه، وعلى وفق ما يأتي: لفظ (البتة) معناه (القطع)، فعندما نقول: (لا يكون هذا البتة) معناه (قطعاً لا يكون أبداً)، وهو أسلوب مستعمل في فصيح كلام العرب في عصور الاستشهاد. مصطلح (البتة) يستعمله النحاة في ضمن دائرة مصطلحات الأحكام النحوية على الظواهر الاستعمالية، وهو مستعمل منذ عصور النحو الأولى. دلالة (البتة) عند الإمام الشاطبي لم تكن مبتدعة منه إنما سبقه بها الكثير من النحاة، وهو قد سار على منوالها بعد تمحيص، على أنّ له أحكاماً في البتة خاصة به بينها في البحث. المبتدأ والخبر يتعاضدان في الاستعمال اللغوي العربي الفصيح، فلا يمكن الاستغناء بواحد عن صاحبه إلا ما كان ظاهره ذلك من باب التأويل والحذف والتقدير. إنّ إطلاق الحكم النحوي لا يمكن أن يُقبل إلا بعد عرضه على الدلالة المتوخاة من الكلام بحسب سياق الكلام، ولهذا ما ظهر أنه لفظ مفرد عند ربطه بسياق الحال يكون جملة.

الكلمات المفتاحية: (البتة، المقاصد، الشاطبي، المبتدأ والخبر).



## مصطلح البتة في كتاب (المقاصد الشافية للشاطبي) (ت: ٧٩٠هـ)

### بعض مسائل باب (المبتدأ والخبر) أنموذجا

هادي عباس حسين

أ.د. مُحَمَّد هادي مُحَمَّد

جامعة الفلوجة - كلية العلوم الإسلامية

#### المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين حبيبنا الأمين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

أما بعد فممّا لا شك فيه أنّ اللغة العربية دُرستْ دراسةً واعيةً وشاملةً ودقيقةً، قد تفوق اللغات الأخرى وذلك لارتباطها بالقرآن الكريم، وما كانتْ عناية العلماء باللغة العربية إلا لارتباطها بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف اللذين عليهما مدار الحكم الشرعي وآلية تطبيقه، وهذا لا يمكن إلا بفهم لغة الخطاب فيهما بحسب معهود كلام العرب.

ومصطلح (البتة) ممّا كان متداولاً في التنظير العلمي لدراسة اللغة العربية وتدريسها عند علمائنا القدماء - رحمهم الله تعالى - في ما يتعلّق بمباحث تععيد استعمالها في عصور الاستشهاد، واستنباط الأحكام اللغوية والنحوية وتأصيلها، فيطلقون مصطلح (البتة) على استعمالٍ ما؛ دلالةً على انعدام صحته بحسب معهود كلام العرب.

وقد وجدتُ (الإمام الشاطبي، ت: ٧٩٠هـ) - رحمه الله تعالى - قد استعمل مصطلح (البتة) في شرحه على ألفية ابن مالك، (ت: ٦٧٢هـ) - رحمه الله تعالى - فكان أحد مظاهر التقييد اللغوي والنحوي عنده، فأردتُ الوقوف على هذا المصطلح وآليات تطبيقه عنده في هذا الشرح عن طريق أخذ أنموذج منه، فاخترتُ مسائل الابتداء، فكان العنوان (مصطلح البتة في كتاب المقاصد الشافية للشاطبي، ت: ٧٩٠هـ - بعض مسائل باب "المبتدأ والخبر" أنموذجا) من أجل استكناه دلالة المصطلح في هذه العينة المحصورة، فحاولتُ أن أفسّر هذا اللفظ، ومدى اقترانه بالأحكام التي أطلقها الإمام "الشاطبي"، وما لها من دلالة على الجملة التي رُكبت فيها، ومدى توافقها مع أحكام النحاة، وأرجو أن أكون قد استكملت جميع متعلقات البحث في رسالتي، علماً أنّه



قد سبقني في دراسة هذا المصطلح (البتة) في عينة مؤلفات "ابن جني"، (ت: ٣٩٢هـ) - رحمه الله تعالى -، لكتني وجدتُ أنّ في الأمر سعة علمية أن أدرسه في عينة أخرى متأخرة تمثلت بجهد الإمام "الشاطبي" في شرحه ألفية "ابن مالك".

واقترضى الموضوع تقسيمه على تمهيد و"ثلاثة" مطالب، أما التمهيد فتكلمتُ فيه على الإمام "الشاطبي" وشرحه، مع بيان مصطلح (البتة)، وأما المطلب الأول فكان بعنوان (انعدام دخول العامل اللفظي على المبتدأ)، وأما المطلب الثاني فكان بعنوان (المبتدأ والخبر لا يستغني عن أحدهما)، وأما المطلب الثالث فعنوانه (فاعل المبتدأ المشتق غير المطابق لا يكون خبراً له)، ثم كانت الخاتمة والنتائج، ثم ثبت المصادر والمراجع، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

### التمهيد: الشاطبي وكتابه ومصطلح (البتة) تعريف وبيان

أولاً: تعريف بالإمام الشاطبي وكتابه:

هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشاطبي نسبة إلى (شاطبة) في بلاد الأندلس التي ولد ونشأ وترعرع فيها في شؤون حياته كلها سيراً ومسيرة إبان القرن الثامن الهجري، حتى وفاته سنة (٧٩٠هـ)<sup>(١)</sup>.

وكان الشاطبي قد تلقى علومه على كبار علماء عصره، ومن أشهر شيوخه ابن الفخار البيري (ت: ٧٥٤هـ)، وأبو عبد الله محمد بن محمد المقرئ، (ت: ٧٥٩هـ)، وأبو القاسم محمد بن أحمد الحسيني، (ت: ٧٦٠هـ)، وأبو سعيد فرج بن قاسم الغرناطي، (ت: ٧٨٢هـ) رحمهم الله تعالى جميعاً<sup>(٢)</sup>.

ومن المعلوم أنه بعد هذه الرحلة العلمية والتلقي على العلماء الكبار قد استقام سوق الشاطبي بتأليفاته المتأخرة، وانعكس ذلك على شهرته بالعلم، وكان الشاطبي من العلماء الكبار بـ"الفقه" على المذهب "المالكي"

(١) ينظر في ترجمته: برنامج المجاري، محمد المجاري: ١١٦، وإيضاح المكنون، البغدادي: ٢/ ١٢٧، والأعلام، الزركلي: ١/ ٧١، ومعجم المؤلفين، كحالة: ١/ ١١٨.

(٢) ينظر: برنامج المجاري، محمد المجاري: ١١٦ والأعلام، الزركلي: ١/ ٧١، ومعجم المؤلفين، كحالة: ١/ ١١٨.



في زمانه، ولاسيما علم الأصول، ومن أشهر تصنيفاته فيه كتاب (الموافقات في أصول الأحكام)، وهو محقق مطبوع طبعات عدة.

وللشاطبي تصنيفات أخرى في علوم متنوعة<sup>(١)</sup>، ومنها على سبيل المثال لا الحصر كتاب (الاعتصام) الذي عالج فيه موضوع البدع، وهو مطبوع طبعة قديمة عام (١٩١٣م) في مصر، وكتاب (الإفادات والإنشادات)، وهو عبارة عن فوائد علمية في علوم وفنون متنوعة، ويغلب عليها علوم اللغة العربية، وهو محقق مطبوع في دار الرسالة عام (١٩٨٣م).

أما كتاب شرح ألفية ابن مالك، (ت: ٦٧٢هـ) في النحو الذي عنوانه (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية) فهو الكتاب الذي أقمنا دراستنا عليه، وهو من أجلّ شروح الألفية، وقد أبدع فيه الشاطبي شرحاً، ففصّل وبيّن وقسّم وعلّل بما يجعل قارئه على بصيرة علمية شاملة ودقيقة في مسائل الألفية خصوصاً، والمسائل اللغوية والنحوية عموماً، وقد طُبِعَ الكتاب أكثر من طبعة، ومن أفضل طبعاته العلمية بحسب ما اطّلعْتُ عليه هي طبعة مركز إحياء التراث في جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية بتحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الطبعة الأولى عام (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).

ولم تكشف لنا مصادر ترجمته عن تفصيلات تلاميذ الشاطبي، ومنهم أبو يحيى بن عاصم مات شهيداً سنة (٨١٣هـ)، وأخوه أبو بكر بن عاصم، (ت: ٨٢٩هـ)، وأبو عبد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد المَجَارِي، (ت: ٨٦٢هـ)، رحمهم الله تعالى جميعاً<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: تعريف بمصطلح (البتة):

لفظ (بَتَّة) في اللغة على وزن (فَعْلَة) - بفتح الباء وسكون العين وفتح اللام -، ومادته (ب ت ت)، و(الباء والتاء له وجهان وأصلان: أحدهما (القطع)، والآخر: (ضرب من اللباس)، فأما الأول فقالوا: "(البت)القطع المستأصل...، و(البتة) اشتقاقه من القطع"<sup>(٣)</sup>، فمعنى (البتة) هو القطع، وفعلها ثلاثي

(١) ينظر في مؤلفاته: برنامج المجاري، مُحَمَّد المَجَارِي: ١١٦، وإيضاح المكنون، البغدادي: ٢ / ١٢٧، والأعلام، الزركلي: ١ / ٧١، ومعجم المؤلفين، كحالة: ١ / ١١٨.

(٢) ينظر: برنامج المجاري، مُحَمَّد المَجَارِي: ١١٦، والأعلام، الزركلي: ١ / ٧١، ومعجم المؤلفين، كحالة: ١ / ١١٨.

(٣) مقاييس اللغة، ابن فارس: ١ / ١٧٠.



مَجْرَدُ مَضَعَفٍ (بَتْ يَبْتُ بَتْ)، وهو من الباب الأول (فعل يفعل) بضم (الباء)، وفي لغة عن العرب يأتي من الباب الثاني (فعل يفعل) بكسر (الباء)<sup>(١)</sup>، و(البتة) مصدر، وهو مفعول مطلق مبين للنوع؛ لأنه مقترن ب(أل)، فالفعل المطلق قد يقترن ب(أل)، ومنه قوله تعالى: { ثُمَّ يُجْزَأُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى } النجم: ٤١ -، ف(الجزء) مفعول مطلق مقترن ب(أل)<sup>(٢)</sup>.

ولفظ (البتة) تلازمه (أل)<sup>(٣)</sup>، وهمزته يمكن أن تكون قطعاً أو وصلًا<sup>(٤)</sup>، وقد جاء في "لسان العرب" أن مذهب سيبويه وأصحابه: أن (البتة) لا تكون إلا معرفة (البتة) لا غير، وإنما أجاز تنكيره "الفراء" وحده، وهو كوفي<sup>(٥)</sup>.

ومصطلح (البتة) يستعمله النحاة للدلالة على القطع في الرأي، فهو على ملابسة بدلالته اللغوية المعجمية، فالنحاة بهذا استعملوه في ضمن السياق اللغوي الذي جاء على معهود العرب من الكلام في قول العرب: (لا أفعلُ هذا البتة)<sup>(٦)</sup>، علماً أن سيبويه قد أكثر من استعماله، ومنه قوله مثلاً: (فإن ابتدأت فقلت: "ظني زيد ذاهب" كان قبيحاً، لا يجوز ألبتة)<sup>(٧)</sup>، وقوله: (فلما جاءت مضارعةً للاسم الذي لا يكون صفةً ألبتةً ألبتةً لا مستكرها)<sup>(٨)</sup>، وغيرها كثير<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: الصحاح، الجوهري: ٢: ١٦٧، والقاموس المحيط، الفيروزآبادي: ١٤٧.

(٢) ينظر: جامع الدروس العربية، الغلاييني: ٢: ١٢٣.

(٣) ينظر: الكتاب، سيبويه: ١/ ٣٧٩، والجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل السامرائي: ١٤١.

(٤) ينظر: معجم الصواب اللغوي، د. أحمد مختار عمر: ١/ ١٧٣.

(٥) لسان العرب، ابن منظور: ٢/ ٧.

(٦) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس، ابن الأنباري: ٢/ ٣٥٧.

(٧) الكتاب، سيبويه: ١/ ١٢٤.

(٨) الكتاب، سيبويه: ٢/ ٢٥.

(٩) ينظر مثلاً: الكتاب، سيبويه: ١/ ١٧١، ٢٠٠، ٢/ ٣٢، ٥٨، ٣/ ١٤، ٣٦، ٤٤، و٤/ ٢٣٠، ٢٥٥، ٣٠٣.





### المطلب الأول: انعدام دخول العامل اللفظي على المبتدأ

يذكر "ابن مالك، (ت: ٦٧٢هـ) في الألفية طبيعة مجيء المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية العربية، فيقول<sup>(١)</sup>:

مبتدأ "زيد"، و"عاذر" خبرٌ      إن قلت: "زيدٌ عاذرٌ من اعتذرُ

ورفعوا مبتدأً بالابتداء      كذلك رفعُ خبرٍ بالمبتدأ

ثم يشرح الإمام "الشاطبي"، (ت: ٧٩٠هـ) بوساطة هذه الآيات من قول "ابن مالك" من الشعر التعليمي مفهوم دخول الخبر على المبتدأ من أجل تكوين الجملة الاسمية المفيدة، فيعني: أنك إذا قلت: (زيد عاذر)، ف (زيد) يعرب مبتدأً و(عاذر) خبره، ويجري مجرى هذا ما كان نحوه من قولك: (عمرو خارج وبكر منطلق، والله ربنا، ومحمد نبينا)، وغيرها من الأمثلة<sup>(٢)</sup>.

والأصل في العامل اللفظي هو الفعل، أما الأسماء والحروف فبحسب وضعها، فمنها عامل، ومنها غير عامل، على أنّ العوامل اللفظية أقوى من العوامل المعنوية، ومن العوامل اللفظية ("كان" واخواتها، و"إن" وأخواتها التي تُسمى الأحرف المشبهة بالفعل، وحروف الجر، وحروف الجزم ... إلخ)<sup>(٣)</sup>، وإنّ العامل اللفظي يجب فيه الظهور قبل معموله، لكنّه قد يُخذف، وقد يُقدّر في مواطن بحسب ما أجازته اللغة في عصور الاستشهاد.

ثم ينطلق الإمام "الشاطبي" إلى مفهوم تجرّد (المبتدأ) من العوامل اللفظية، أمّا العامل المعنوي فهو الذي رفع المبتدأ، وهو عامل الابتداء<sup>(٤)</sup>، فالابتداء يدل على تجرّد المبتدأ من أيّ عامل لفظي غير زائد، فإذا تجرّد المبتدأ من هذه العوامل كان محله الرفع فيرفع بحسب علامته المناسبة، وهذا معنى كون الابتداء عاملاً معنوياً. إنّ التجرد من العامل اللفظي هو ما أراده العلماء في معنى الابتداء في كون الاسم مجرّداً من العوامل اللفظية مخبراً عنه أو مسنداً هو إلى ما يغني عن الخبر<sup>(٥)</sup>، فالابتداء عنده مجرّد من أي عامل لفظي، إذ قال:

(١) ألفية ابن مالك: ١٧.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية، الشاطبي: ٥٩١/١.

(٣) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٥١ / ١.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه، ١٢٧/١.

(٥) ينظر: شرح الألفية، المرادي: ٤٧٤/١.





("زيد عاذر" اسم مخبر عنه، لم يتقدّم عليه عامل لفظي يطلبه برفع ولا نصب ولا جر، فكونه مخبراً عنه دل عليه قوله: "وعاذر خبر"، أي: خبر عن المبتدأ الذي هو "زيد"، فقد بان أنّ "زيداً" مخبر عنه، وكونه لم يتقدم عليه عامل لفظي بوجه من وجوه الإعراب دل عليه نفس المثال، إذ لم يتقدّم عليه شيء من العوامل اللفظية، وعدم العامل قد يكون حقيقة كما مثل، وقد يكون حكماً، فيوجد العامل اللفظي داخلاً على المبتدأ، ولكنه في حكم ما لو لم يدخل عليه عامل البتة)<sup>(١)</sup>.

وما ذكره الإمام "الشاطبي" قد سار فيه على ما أصّله العلماء قبله، فهذه مسألة قاطعة من جهة الاستعمال الفصيح والتنظير العلمي، فقال أبو البركات الأنباري، (ت: ٥٧٧هـ) في تعريف المبتدأ أنه: (كل اسم عرّيته من العوامل اللفظية لفظاً وتقديراً)<sup>(٢)</sup>، وقال السيوطي، (ت: ٩١١هـ): (هو المجرد من عامل لفظي غير الزائد ونحوه مخبراً عنه أو وصفاً سابقاً رافعاً لمستقبل)<sup>(٣)</sup>.

فالمبتدأ مجرد من العوامل اللفظية، نحو: (زيد قائم)، فإن دخل عليه عامل لفظي خرج من كونه مبتدأ إلى منحي آخر في الاستعمال اللغوي، نحو: (إنّ زيداً قائم)، فأصبح خبر "إنّ".

ويقف الإمام "الشاطبي" في آخر نصّه المتقدّم على مسألة مهمة، وهي قوله: (وعدم العامل قد يكون حقيقة كما مثل، وقد يكون حكماً، فيوجد العامل اللفظي داخلاً على المبتدأ، ولكنه في حكم ما لو لم يدخل عليه عامل البتة)<sup>(٤)</sup>.

فعدم العامل الحقيقي مثاله: (زيد قائم)، فلا عامل لفظي داخل على (زيد)، ولكنّ الإمام "الشاطبي" يستدرك - كما بيّنا آنفاً - في مسألة قد تكون خفيفة، وهي كون العامل اللفظي داخلاً على المبتدأ، لكنّه في حكم عدم وجوده، وذلك في قولهم: (بحسبك درهم)، فلفظ (حسب) مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، و(الباء) هنا زائدة، وبهذا يكون وجودها في حكم عدمه، فليس لها حكم نحوي سوى في اللفظ أما المحل فبقي على رفعه للمبتدأ، وفائدة (الباء) هنا دلالية معنوية للتوكيد، وفي هذا يقول "ابن مالك": (واحتزرت بقولي: (أو

(١) المقاصد الشافية، الشاطبي: ٥٨٥/١.

(٢) أسرار العربية الأنباري: ٦٦.

(٣) همع الهوامع، السيوطي: ٩٣/١.

(٤) المقاصد الشافية، الشاطبي: ٥٨٥/١.



حكماً) من المبتدأ المجرور بحرف زائد نحو: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ فاطر: ٣- فَإِنَّ "خَالِقًا" مبتدأ، ولم يعدم عاملاً لفظياً عدماً حقيقياً، بل عدماً حكماً؛ لأنَّ (مِنْ) زائدة، فهي وإنَّ وجدتْ لفظاً معدومة حكماً<sup>(١)</sup>.  
وبهذا صرَّح الإمام "الشاطبي" أنَّ هذا المثلَّ وأضرابه في حكم ما لم يدخل عليه عامل، وعليه يكون إطلاق مصطلح (البتة) في عدم دخول العوامل اللفظية على المبتدأ قاعدة مطَّردة بحسب معهود كلام العرب من الخطاب، فإذا دخلت العوامل اللفظية الحقيقية خرج الاستعمال من باب المبتدأ والخبر، ودخل في غيره من مظاهر الاستعمال اللغوي العربي الفصيح.

#### المطلب الثاني: المبتدأ والخبر لا يستغنى عن أحدهما

يذكر "ابن مالك" (ت: ٦٧٢هـ) في الألفية أنَّ المبتدأ أصل المعنى، ويتممه الخبر، فقال<sup>(٢)</sup>:

مبتدأ "زيد"، و"عاذر" خبرٌ      إنَّ قلتَ: "زيدٌ عاذرٌ من اعتذرُ  
والخبرُ الجزءُ المُتمُّ الفائدةُ      كـ"اللهُ برٌّ والأبدي شاهدهُ"

عرَّف المصنّف (الخبر) بأنَّه "الجزءُ المكملُّ للفائدة، ويردُّ عليه الفاعل، نحو: (قام زيدٌ)، فإنَّه يصدق على (زيد) أنَّه الجزءُ المتمُّ للفائدة، وقيل في تعريفه: إنَّه الجزءُ المنتظمُ منه مع المبتدأ جملة، ولا يردُّ الفاعل على هذا التعريف؛ لأنَّه لا ينتظمُ منه مع المبتدأ جملة، بل ينتظمُ منه مع الفعل جملة"<sup>(٣)</sup>.

من هنا نجد أنَّ الإمام "الشاطبي" يقول: (من الدليل على هذا أنه لا يستفيد من الخبر وحده فائدة البتة، إذا قلت: "قائم" أو "عالم" دون أن يأتي بالمبتدأ، كما أنه لا يحصل بالمبتدأ وحده فائدة دون أن يؤتى بالخبر)<sup>(٤)</sup>، بمعنى أنَّ الجملة الاسميَّة من أجل أن ينتظم وجهها يجب أن يؤتى بالمبتدأ والخبر من دون أن يحدث أي خلل في صوغها وتركيبها، وهذا يدخل فيه المبتدأ المقدَّر أو المحذوف، وكذلك الخبر، فالمراد بانعدام الاستغناء عنهما في

(١) شرح التسهيل، ابن مالك: ١ / ٢٦٧.

(٢) ألفية ابن مالك: ١٧.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ١ / ٢٠١.

(٤) المقاصد الشافية: ١ / ٥٦٢.



أصل التركيب اللغوي، فلا تتم فائدة بأحدهما من غير وجود الآخر ولو تقديراً، ولهذا جزم الإمام "الشاطبي" بذلك في قوله آنفاً: (لا يستفاد من الخبر وحده فائدة البتة)<sup>(١)</sup>.

إنّ ما جزم به الإمام (الشاطبي) في وجوب تعاضد المبتدأ والخبر من أجل إتمام المعنى في الجملة الاسمية هو ما أصّله الدرس النحوي العربي، إذ قال "سيبويه"، (ت: ١٨٠ هـ): (هذا باب المسند والمسند إليه)<sup>(٢)</sup>، وهما: "ما لا يعنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه"<sup>(٣)</sup>، وهذا الأمر ممّا يمكن أن يوضع في ضمن الإجماع النحوي عليه، فلا يكاد أحد يخالف في ذلك<sup>(٤)</sup>.

إنّ الجملة العربية تركيب لغوي، لكنّ هذا التركيب لم يرد به مطلق التركيب، بل (تركيب الكلمة مع الكلمة) إذا كان لإحدهما تعلق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة<sup>(٥)</sup>، ولذا قالوا: (ومختصر الأمر أنّه لا يكون كلام من جزء واحد وأنّه لا بد من مسند ومسند إليه)<sup>(٦)</sup>، فجعل النحاة المسند والمسند إليه - ومنهما (المبتدأ والخبر) - عمدة في الكلام لا يمكن الاستغناء عنهما، (فالعمدة في الاصطلاح ما عدّم الاستغناء عنها أصل لا عارض كالمبتدأ)<sup>(٧)</sup>، وعليه نجد أنّ الجملة العربية (تتألف من ركنين أساسيين هما (المسند والمسند إليه): وهما عمدتا الكلام، ولا يمكن أن تتألف الجملة من غير مسند ومسند إليه ...، وهما المبتدأ والخبر، وما أصله مبتدأ وخبر... إلخ)<sup>(٨)</sup>.

(١) المقاصد الشافية: ١ / ٥٦٢.

(٢) من المعلوم أنّ المسند والمسند إليه لا ينحصران في المبتدأ والخبر، بل يدخل فيه (الفعل وفاعله، والفعل ونائب الفاعل)، ينظر: جامع الدروس العربية، الغلاييني: ١ : ٢٦.

(٣) الكتاب، سيبويه: ١ / ٢٣.

(٤) ينظر: المقتضب، المبرد: ٤ / ١٢٦، والأصول في النحو، ابن السراج: ١ / ٦٢، وشرح الحمل، ابن عصفور: ١ / ٣٤٧، وشرح التسهيل، ابن مالك: ١ / ٢٦٧، وغيرهم رحمهم الله تعالى.

(٥) شرح ابن يعيش: ١ / ٣٤.

(٦) دلائل الإعجاز، الجرجاني: ٥ - ٦.

(٧) شرح التسهيل، ابن مالك: ٢ : ٣٢١.

(٨) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل السامرائي: ١٢.



إنَّ كل ما دار في موضوع عدم استغناء المبتدأ عن الخبر أو الخبر عن المبتدأ إنما مداره المعنى، ولذا يقول "د. فاضل السامرائي": (إنَّ الجملة لا بد أن تفيد معنى ما، وإلا كانت عبثاً)<sup>(١)</sup>، وهذا المعنى يختاط له إن وجدنا نقصاً في تركيب الجملة، ومن هنا فتح العلماء باب التقدير والتأويل والذكر والحذف بحسب ما جاء على معهود كلام العرب، فإذا قلت: (زيدٌ) في جواب سؤال مَنْ قال: (مَنْ هذا؟)، فالتقدير عندهم (هذا زيد)، وعندئذ ما بدا لنا أنه كلمة واحدة هو في حقيقته كلمتان، لكنَّ العرب تكره الإطناب الذي يغني عنه سياق الحال، ولذا تجرأت على الحذف ما وسعها المعنى، حتى جعل "ابنُ جني"، (ت: ٣٩٢هـ) ظاهرة الحذف من شجاعة العربية<sup>(٢)</sup>.

مما تقدّم يتضح أنّ الحكم بـ(البتة) الذي أطلقه الإمام "الشاطبي" على عدم الإفادة من الخبر وحده، وعدم الإمكان بالاستغناء به هو حكم تابع فيه مَنْ قبله - كما بيّنتُ آنفاً -، وهو حكم نابع من حقيقة الاستعمال العربي الفصيح، وهو قيد على التطبيق ما دامت دلالة السياق لا تشفع بذلك، فالمبتدأ والخبر يتعاوران في الجملة الاسمية من أجل تقديم فائدة دلالية للمتلقى، ولا يمكن الاستغناء بأحدهما عن الآخر، وما كان ظاهره ذلك يسعه باب التقدير والحذف بحسب السياق، وبه تستقيم دلالة الجملة وفائدتها.

### المطلب الثالث: فاعلُ المبتدأ المشتقِّ غيرُ المطابق لا يكون خبراً له

قال "ابن مالك"، (ت: ٦٧٢هـ) في الألفية<sup>(٣)</sup>:

وأوّل مبتدأ، والثاني فاعلٌ أغنى في "أسارِ دان؟"

يبين "ابن مالك" في هذا البيت من الألفية حالة خاصة من حالات خبر المبتدأ، وهو مجيء المبتدأ اسماً مشتقاً عاملاً، ومجيء الخبر معمولاً (فاعلاً) للمبتدأ، وقد مثل له بـ(أسارِ دان)، أي: (أسارِ هذان؟)، ومن أمثله قولنا: (أقائمُ الزيدان؟)، فالهمزة للاستفهام، و(قائم) مبتدأ، وقد سوّغ مجيء المبتدأ هنا نكرة (اسم

(١) الجملة العربية والمعنى، د. فاضل السامرائي: ٧.

(٢) ينظر: الخصائص، ابن جني: ٢ / ٣٦٠.

(٣) ألفية ابن مالك: ٣٢.

فاعل)؛ لأنها اعتمدت على الاستفهام، وهو من مسوغات الابتداء بالنكرة، وأما (الزيدان) ففاعل ل(اسم الفاعل)، وقد سدّ مسدّ "الخبر" بتأدية تمام معنى الجملة، واكتمال دلالتها، فهو ليس خبراً بالأصالة، وإنما قد سدّ مسدّ الخبر، فكأنه نائب عنه قد أغنى عن وجوده، ومن شواهد قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

أَقَاطِنُ قَوْمٍ "سَلْمَى" أَمْ نَوَوَا ضَعْنَا؟  
إِنْ يَضْعُونَا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطْنَا

ف(قاطن) اسم فاعل (مبتدأ)، و(قوم) فاعل لاسم الفاعل سد مسدّ الخبر وأغنى عنه، ومن هنا انطلق الإمام الشاطبي في شرح هذه الظاهرة عن طريق بيت الألفية المذكور آنفاً، لكنّه تنبّه على أمر مهم، وهو عدم التطابق بين المبتدأ والخبر، إذ لم يتحقق التطابق في مثال "ابن مالك": (أسارٍ ذان؟)، ف(سارٍ) اسم فاعل مفرد (ساري)، و(ذان) اسم إشارة مثنى (هذان)، فقال: (الشاطبي): "تمثيله ب(أسارٍ ذان؟) فيه تشبيه على الموضع الذي يتعيّن فيه الرفع في الثاني على الفاعلية، وهو حيث يكون غير مطابق للمبتدأ، إذا كان "ذان" مثنى، و"سار" مفرد ولا يُخبر عن المفرد بالمثنى، فلا تقول: (الرجل قائمان) فكذلك لا يكون (ذان) خبراً ل"سار" ألبتة، فلم يكن له وجهٌ إلا الحمل على أنّه مرفوع ب"سار" على معنى (أيسرُ ذان؟)"<sup>(٢)</sup>.

فالشاطبي يصرح بأنّ لفظ (ذان) لا يصح إعرابه إلا على أنّه فاعل لاسم الفاعل (سار)، ولا يصح غيره ألبتة؛ لأنّه لو أعرب خبراً، أو مبتدأ مؤخراً لوقع عدم التطابق في العدد بينهما، إذ سيكون التقدير: (أهذان سارٍ؟)، والصحيح: (أساريان هذان؟)، أو (أهذان ساريان؟)؛ لذا يجب في نحو: (أسارٍ ذان؟) إعراب (ذان) فاعلاً، ولا يصح غيره لانتفاء المطابقة العددية، على أنّ لهذا التعبير تركيب آخر يصح معه، وهو كما بيّنا في قولنا: (أساريان هذان؟)، فهذا يصح معه أن يعرب (هذان) مبتدأ مؤخر؛ لأنّ التطابق حاصل.

إنّ ما قرّره "الشاطبي" هو ما أصله قبله علماء العربية<sup>(٣)</sup>، فالشاطبي قد سار على نهجهم، ولكنّ تشبيهه على مثال "ابن مالك" في التطابق لم يسبقه إليه أحد بحسب ما وقفنا عليه، وبذلك يكون فاعلاً المبتدأ المشتق غير المطابق لا يكون خبراً له ألبتة.

(١) ينظر: شرح قطر الندى، ابن هشام: ٥٦، الشاهد رقم (٣٩)، والبيت بلا نسبة في مظانه.

(٢) المقاصد الشافية: ١/ ٥٩٥.

(٣) ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج: ٧٣ / ١، وشرح الجمل، ابن عصفور: ٣٥٧ / ١، وشرح التسهيل، ابن مالك: ١ / ٢٧٢، وشرح ابن عقيل: ١ : ١٨٩، وغيرهم رحمهم الله تعالى.



## الخاتمة والنتائج

بعد أن وصل جهد المقل هذا إلى خاتمته - نسال الله تعالى حسنها - أرغب في بيان أن هذا البحث هو جزء من عمل متكامل يحوي اثنتين وستين مسألة من المسائل التي هي محل دراستي التي تبدأ كما بدأها ابن مالك والشاطبي بأقسام الكلام وتنتهي بالمسائل التي تخص المبتدأ والخبر، ولهذا ندون أهم ما تمخض عنه من نتائج بحسب ما ذكرناه، وعلى وفق ما يأتي:

١. لفظ (البتة) معناه (القطع)، فعندما نقول: (لا يكون هذا البتة) معناه (قطعاً لا يكون أبداً)، وهو أسلوب مستعمل في فصيح كلام العرب في عصور الاستشهاد.
٢. مصطلح (البتة) يستعمله النحاة في ضمن دائرة مصطلحات الأحكام النحوية على الظواهر الاستعمالية، وهو مستعمل منذ عصور النحو الأولى.
٣. دلالة (البتة) عند الإمام الشاطبي لم تكن مبتدعة منه إنما سبقه بها الكثير من النحاة، وهو قد سار على منوالها بعد تمحيص، على أن له أحكاماً في البتة خاصة به قد تناولها الشاطبي.
٤. المبتدأ والخبر يتعاضدان في الاستعمال اللغوي العربي الفصيح، فلا يمكن الاستغناء بواحد عن صاحبه إلا ما كان ظاهره ذلك من باب التأويل والحذف والتقدير.
٥. إن إطلاق الحكم النحوي لا يمكن أن يُقبل إلا بعد عرضه على الدلالة المتوخاة من الكلام بحسب سياق الكلام، ولهذا ما ظهره أنه لفظ مفرد عند ربطه بسياق الحال يكون جملة.
٦. لا يُعرب (الزيدان) في نحو قولنا: (أقائم الزيدان؟) إلا فاعلاً سد مسد الخبر، ولا يصح إعرابه خبراً أو مبتدأ مؤخرًا لعدم التطابق.





## المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
١. أسرار العربية: (أبو البركات عبد الرحمن الأنباري) ت: ٥٥٧هـ، تح: (بركات يوسف هبّود)، دار الأرقم، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
  ٢. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، إسماعيل باشا ابن مُحمَّد أمين البغدادي، (ت: ١٣٣٩هـ)، دار إحياء التراث العربي، (بلا. ط.ت).
  ٣. الأصول في النَّحْو: (محمَّد بن سهل بن السَّرَّاج) ت: ٣١٦هـ، تح: د. عبد الحسين الفتلي (مؤسسة الرسالة) بيروت، ط ٣، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
  ٤. الأعلام: (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين) (خير الدين الزَّركلي) الناشر (دار العلم للملايين) بيروت، ط ١٧ - ٢٠٠٧م.
  ٥. ألفية ابن مالك في النحو والصرف، المسماة: (الخلاصة في النحو)، نظمها: أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الأندلسي، (ت: ٦٧٢هـ)، تح: سليمان ابن عبد العزيز العموي، مكتبة دار المنهاج، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ١ - ١٤٣٢هـ.
  ٦. برنامج المجاري، أبو عبد الله مُحمَّد بن مُحمَّد المجاري الأندلسي، (ت: ٨٦٢هـ)، تح: مُحمَّد [ة الاجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١ - ١٩٨٢م.
  ٧. تاج اللغة وصحاح العربية (أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري) ت: ٤٠٠هـ، تح: السيد أحمد عبد الغفور عطار (دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
  ٨. جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، ضبطه، وخرج آياته، وشواهد: أ. محمد فريد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (لا ط، ت).
  ٩. الجملة العربية تأليفها وأقسامها (د. فاضل السامرائي) الناشر (دار الفكر، عتّان) ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
  ١٠. الجملة العربية والمعنى: (د. فاضل السامرائي) دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
  ١١. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، (ت: ٣٩٢هـ) تح: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م.
  ١٢. دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧٤هـ)، تصحيح وتعليق: مُحمَّد عبده و مُحمَّد محمود الشنقيطي و مُحمَّد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
  ١٣. الزاهر في معاني كلمات الناس (أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري) ت: ٣٢٨هـ، تح: (أ. د. حاتم صالح الضامن) دار البشائر، دمشق، ط ٣، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
  ١٤. شرح الألفية، الحسن بن قاسم المرادي، (ت: ٧٤٩هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة، دار مكتبة المعارف، بيروت، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.





١٥. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي) ت: ٧٦٩هـ، ومعه كتاب: (منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل) محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر (مكتبة دار التراث/ القاهرة) طبعة جديدة ومنقحة تحتوي على آخر ما خطه العلامة المؤلف، ط ٢، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
١٦. شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله المعروف بـ"ابن مالك"، (ت: ٦٢٧هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، الحيزة، مصر، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
١٧. شرح جمل الزجاجي "الشرح الكبير"، ابن عصفور علي بن مؤمن الإشبيلي (ت: ٦٦٩هـ)، تح: د. صاحب أبي جناح، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل - ١٩٨٠م.
١٨. شرح قطر الندى وبل الصدى (ابن هشام) ت: ٧٦١هـ، ومعه كتاب (سبل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى)، للشيخ العلامة (محمد محيي الدين عبد الحميد) مكتبة طيبة للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، ودار الخير، دمشق، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
١٩. شرح المفضّل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، (ت: ٦٤٣هـ)، تح: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٢٠. القاموس الخيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، (ت: ٨١٧هـ)، تح: مكتب تحقيق التراث بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٨، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٢١. كتاب سبويه: (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسبويه) ت: ١٨٠هـ، تح: (عبد السلام محمد هارون) عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٢٢. لسان العرب، أبو الفضل محمد بن مكرم المعروف بـ"ابن منظور"، (ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت - ١٩٦٨م.
٢٣. معجم الصواب اللغوي - دليل المثقف العربي، د. أحمد مختار عمر، القاهرة، عالم الكتب، ط ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٢٤. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (لا. ط. ت).
٢٥. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: (إبراهيم بن موسى الشاطبي) ت: ٧٩٠هـ، تح: (عبد الرحمن بن سليمان العثيمين) جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٢٦. مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس، (ت: ٣٩٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٢٧. المقتضب: (أبو العباس محمد بن يزيد البرد) ت: ٢٨٥هـ، تح: (محمد عبد الخالق عضيمة) عالم الكتب، بيروت، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٢٨. همع الهوامع شرح جمع الجوامع (جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال السيوطي) ت: ٩١١هـ، غني بتصحيحه: السيد (محمد بدر الدين النعساني) دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت (لا. ت).